أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ(١)

أفعل التفضيل مضاف ومضاف إليه، وإنما أضيف إلى التفضيل لأنه دالٌ عليه واحترز به من الفعل إلي ليس للتفضيل كأحمر وأشهل.

ثم قال:

٤٩٧-صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

يعني: أن أفعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعلا التعجب، ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة في باب التعجب، فأفعل مفعول بـ(**صغ**) و(**من مصوغ**) متعلق بصغ، و(**منه**) متعلق بـ (**مصوغ**) وكذلك (**للتعجب**) و(**أب**) فعل أمر من أبى يأبى أي امتنع و(**اللذ**) مفعول بـ (**أب**) وهي لغة في الذي، و(**أبي**) فعل ماض مبني للمفعول وفيه ضمير عائد على (**اللذي**).

ثم قال:

٤٩٨- وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

قد تقدم في باب التعجب أنَّ الفعل إذا عدم بعض الشروط المسوغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه بأشد وشبهة، وكذلك يتوصل أيضاً إلى بناء صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما توصل به إلى صوغ فعل التعجب، إلا أنه نبه على تمام الكيفية في التعجب بقوله: ومصدر العادم إلى آخر البيت، ولم ينبه هنا على تمامها، وتمامها أن يؤتى بمصدر العادم بعد أفعل منصوبا على التمييز فتقول: أنت أشد بياضا من زيد، وأكثر استخراجا من عمرو، و(**ما**) مبتدأ أو مفعول بفعل محذوف يفسر (**صل**) وهي موصولة وصلتها (**وصل**) و(**به**) الأول متعلق بـ (**وصل**) وكذلك إلى

---

(١) هو الوصفُ المصوغ على أَفْعَل دالا على زِيَادَته في محل بالنسبة إلى محل آخر، فالوصفُ جِنْسٌ، وعلى (أَفْعَل) يَشْمَلُه، ويشملُ باب أَفْعَل فَعْلاء: إِمَّا وجُودًا؛ نحو: أَدْعَج وَدَعْجَاء، وَإِمَّا امتناعَ خِلْقَة؛ نحو: آدَر، ودالا على زيادته احترازٌ من هَذَيْن. وصوغه ممَّا صِيغَ منه فِعْلُ التعجب، وما شَذّ هناكَ شَذّ هنا، فَممّا جاءَ مِنْهُ من غير فعل: (أَقْمِنْ بِكَذَا)، و(أَلَصُّ مِنْ شِظَاظ)، وَأميرُ مِنْ كَذَا؛ أَيْ: أَمِيرٌ، وَأَوَّل، وآخر، وَممَّا جاءَ على أفعل التفضيل، وهو مختلفٌ في اقتياسه في التعجب: أَضْيَعُ مِنْ كذا، وَأَعْطَاهُم للدراهم، وَأَوْلاهُم بالمعروف، وَأَكْرَمُ لِي مِنْ زَيد، وَأَفْلَسُ من ابن المذلق، وَمِنْ أَفْعَل فَعْلاء: (أَسْوَدُ مِنْ حَنَك الغُرَاب)، و(أَبْيَضُ من اللبن)، و(أَحْمَقُ مِنْ هَبَنَّقَة)، و(أَهْوَجُ مِنْ زَيْد)، و(أَنْوَكُ مِنْهُ)، وَممَّا بُنِيَ للمفعول: هو (أَخْصَرُ) من اخْتُصر، و(أَصْوَبُ) مِنْ أُصيب بمكروه، و(أَشْغَلُ مِن ذَات النِّحْيَيْن)، و(أَشْهَرُ)، و(أَعْرَفُ)، و(أَنْكَرُ)، وَ(أَرْجَى)، و(أَخْوَفُ)، و(أَزْهَى).

قال ابن مالك: ويجوزُ قياسًا أَنْ يُبْنَى للمفعول إذا لَمْ يلبسْ، فيقال: لا أَظْلَمُ مِنْ قتيل كَرْبلاء. [الارتشاف ١٢/٣]

(**التعجب**) و(**لمانع**) و(**به**) الثاني متعلقان بـــ (**صل**) وهو على حذف مضاف تقديره بمثل، و(**إلى التفضيل**) متعلق بصل والتقدير: وما وصل به إلى التعجب لأجل المانع صل بمثله إلى أفعل التفضيل.

ثم قال:

٤٩٩- وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَـدَا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًـا بِمَـنْ إِنْ جُـرِّدَا

(**أفعل التفضيل**) على ثلاثة أقسام: مجرد من أل والإضافة، ومعرف بأل، ومضاف، وأشار بهذا البيت إلى القسم الأول يعني أن أفعل التفضيل إذا كان مجردا من أل والإضافة فلابد من اقترانه (**بمن**) لفظا كقوله عز وجل: ﴿وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الأُولَى﴾ [الضحى:٤] أو (**تقديرا**) كقوله تعالى: ﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [الأعلى: ١٧] أي من الدنيا، وفهم منه أن ما سوى المجرد وهو المعرف بأل والإضافة لا يقترنان بمن. ثم (**إن**) (**أفعل التفضيل**) بالنظر إلى مطابقته للموصوف على ثلاثة أقسام: لزوم عدم المطابقة، ولزوم عدم المطابقة، ولزوم المطابقة، وجواز الوجهين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٠٠-وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا أُلْـــزِمَ تَـــذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّـــدَا

يعني أن أفعل التفضيل إذا كان مجردا من أل والإضافة أو مضافا إلى نكرة يلزم الإفراد والتذكير فتقول: زيد فضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو، وزيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، و(**يضف**) مجزوم بـــ(**إن**) و(**أو جُرِّدَا**) معطوف عليه، و(**ألزم**) جواب الشرط، و(**تذكيرا**) مفعول ثان بـــ(**ألزم**) و(**أن يوحدا**) معطوف على (**تذكيرا**) أي ألزم تذكير وتوحيدا، وعبر بذلك عن عدم المطابقة.

ثم أشار إلى الثاني فقال:

٥٠١- وَتلوُ أَلْ طِبْقٌ وَمَا لِمَعْرِفَـــهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

يعني أن أفعل التفضيل إذا دخلت عليه (**أل**) لزمت مطابقته لموصوفه فتقول: زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والهندان الفضليان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات، و(**تلو أل طبق**) مبتدأ وخبر، والطبق: المطابق. ثم أشار إلى الثالث فقال: (**وَمَا لِمَعْرِفَهْ أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ**) يعني أفضل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يطابق، وقد جمع الوجهين قوله صلى الله عليه وسلم: " ألا أخبركم بأحبكم إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أحاسنُكم أخلاقًا المُوَطَّئون

أَكْنافًا الذين يَأْلَفُون ويُؤْلَفون " فأفرد أحب وأقرب وجمع أحاسن. و(**ما**) مبتدأ وخبره (**ذو وجهين**) وهي موصولة وصلتها (**أضيف**) و(**لمعرفة**) متعلق بـــ (**أضيف**).

ثم قال:

٥٠٢-هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ لَمْ تَنْوِ فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

يعني أن جواز المطابقة وعدمها من المضاف إلى المعرفة مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى من، وذلك إذا كان العامل مقصودا به التفضيل، وأما إذا لم يقصد به التفضيل فلابد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم: الأشج والناقص أعدلا بني مروان أي عادلاهم، فهذا إشارة لجواز الوجهين في المضاف إلى معرفة، و(**هذا**) مبتدأ والخبر محذوف أي هذا الحكم، ويجوز أن يكون خبرا مقدما والمبتدأ محذوف أي الحكم، (**هذا وإذا**) ظرف مضمن معنى الشرط وجوابها عليه دلالة ما تقدم عليه و(**إن لم تنو**) شرط وحذف معمول (**تنو**) والتقدير: وإن لم تنو معنى من، والمراد (**بما به قرن**) ما هو أفعل التفضيل له.

ثم اعلم أن من المصاحبة لأفعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

٥٠٣- وَإِنْ تَكُنْ بِتلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا

يعني أن المجرور بمن المصاحبة لأفعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على أفعل، لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام وشمل صورتين: إحداهما: أن يكون المجرور اسم استفهام، والأخرى: أن يكون مضافا إلى اسم استفهام، وقد مثل الأولى بقوله:

٥٠٤-كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وُجِدَا

ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل. ثم أشار إلى الثاني فقال: (**وَلَدَى إِخْبَارِ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وُجِدَا**) يعني أن المجرور بمن المذكور إذا كان خبر أي غير استفهام لزوم تأخيره عن أفعل لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير وقد يتقدم عليه بقلة، وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات منها قوله[1]: [الطويل]

---

(١) **قائله**: هو الفرزدق، من أبيات يقولها في امرأة من بني ذهل بن ثعلبة قرته وزودته، وكان قد نزل بامرأة ضبية فلم تقره و لم تزوده.

اللغة: أهلا وسهلا: كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف.

"جنى النحل" ما يجنى منه وهو العسل، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها.

فَقَالَتْ لَنَا أَهْلا وَسَــهْلا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

أي: أطيب منه. قلت: وليس في هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقا بزودت، و(**بتلو**) متعلق بـــ (**مستفهما**) و(**لهما**) متعلق بـــ (**مقدما**) والضمير في (**لهما**) عائد على (**من**) ومجرورها، أما (**من**) فقد لفظ بها قبل، وأما مجرورها فمفهوم من قوله (**مستفهما**) والباء للاستفعانة أو للسببية، وتلو الشيء الذي يتلوه. ثم اعلم أن أفعل التفضيل يرفع المضمر في لغة جميع العرب كقولك: زيد أفضل من عمرو، ففي أفضل ضمير يعود على زيد، وأما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار إلى الأول منهما بقوله:

٥٠٥- وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَــى عَاقَــبَ فِعْــلا فَكَــثِيرًا ثَبَتَــا

يعني أن أفعل المذكور يرفع الظاهر بقلة وهل لغة حكاها سيبويه فتقول: مررت برجل أفضل منه أبوه، و(**رفعه**) مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، و(**الظاهر**) مفعول به وخبره (**نزر**).

ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله: (**وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلا فَكَثِيرًا ثَبَتَا**) هذه اللغة هي لجميع العرب وهي أن أفعل يرفع الظاهر، ولكن ذلك مشروط بأن يكون معاقبا للفعل وذلك إذا ولي نفيا وكان فاعله أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار مجلين كقولهم: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، والتقدير: ما رأيت رجلا يحسن في عينيه الكحل كحسنه في عين زيد، وهذا هو المراد بقوله: (**عاقب فعلا**).

ثم مثل ذلك بقوله:

٥٠٦-كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الفَضْــلُ مِــنَ الصِّــدِّيقِ

=

الإعراب: "فقالت" فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر، "لنا" متعلق به، "أهلا وسـهلا" منصوبان بفعل محذوف، والأصل فيهما: أنهما وصفان لموصوف محذوف، أي: أتيتم قوما أهلا ونـزلتم موضعا سهلا، "وزودت" فعل ماض والتاء للتأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه، "جنى" مفعول، "النحـل" مضاف إليه، "بل" حرف إضراب إبطالي، "ما" اسم موصول مبتدأ، وجملة زودت وفاعله المستتر فيه لا محل له صلة الموصول والعائد محذوف، أي: زودته، "منه" جار ومجرور متعلق بأطيب، "أطيـب" خـبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: "منه أطيب" حيث قدم المجرور بمن على أفعل التفضيل، والحال أنه غـير الاسـتفهام، والتقدير: أطيب منه، وهذا قليل.

ذكره من شراح الألفية: الأشموني ٣٨٩/ ٢، وابن عقيل ١٣٩/ ٢، وابن الناظم.

والأصل أولى به الفضل منه بالصديق ثم اختصر، والمراد بالصديق أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فالشروط قد توفرت وهي تقدم النفي وهو (**لن**) والفاعل أجنبي من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين.

obeikandl.com